

تقرير غولدستون.. وأحداث المسجد الأقصى

بقلم: وسام فنحى

أقدمت السلطة الفلسطينية عبر السفير الفلسطيني في جنيف إبراهيم خريشة، على تأجيل البت في تقرير القاضي الدولي الجنوب إفريقي غولدستون في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، الذين يدين إسرائيل لارتكابها جرائم ضد الإنسانية في حربها الأخيرة على قطاع غزة (٢٧/١٢/٢٠٠٨ - ٢٢/١/٢٠٠٩)، والذي يدعو لملاحقة المسؤولين عن الحرب دولياً لمحاكمتهم.

الرأي العام الفلسطيني، ممثلاً بكافة القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية، بما فيها حركة فتح التي يقودها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أدانت تأجيل السلطة الفلسطينية البت في تقرير غولدستون، ووصفوه بالمخجل وغير المسؤول، وانه المنقذ لإسرائيل من ورطتها، ودعوا إلى تشكيل لجنة تحقيق في ملابسات القرار، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

السلطة الفلسطينية على لسان مصادر إعلامية لها تقول بأنها ليس لها الحق في سحب أو تأجيل البت في التقرير، وان قرار التأجيل تم بموافقة الدول العربية والإسلامية، ودعم روسيا والصين، وان السلطة ستدعمه بقوة في محاولة للضغط على الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة من أجل إحالته إلى مجلس الأمن الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة قادة الاحتلال الإسرائيلي.

حركة حماس استغلت تأجيل البت في تقرير غولدستون، لتقلب الطاولة على رأس السلطة الفلسطينية في رام الله، وتدير الظاهر لكافة جهود المصالحة في أواخر الشهر الجاري، وسط دعوات لبعض قادتها بحل السلطة الفلسطينية. فقامت بتوجيه منابرها الإعلامية إلى السلطة وتتهمها بالتآمر مع الاحتلال الإسرائيلي في حربه على غزة، إضافة إلى تسويقها أخبار إسرائيلية لتأجيج الأوضاع في الضفة وخلق واقع جديد في الأراضي الفلسطينية. الفصائل الخمسة بغزة (حركة حماس والجهاد الإسلامي، والجهتان الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب)، بدعوة من حركة الجهاد الإسلامي، تداعت قبل أيام إلى عقد مؤتمر حول تقرير غولدستون، ولكن قاطعته قوى اليسار الثلاث جراء تغير في ترتيبات المؤتمر المتفق عليها.

أما بالنسبة لمدينة القدس والمسجد الأقصى على وجه الخصوص، الذي يتعرض لهجمة شرسة إسرائيلية، والذي تحاصر القوات الإسرائيلية وقطعان مستوطناتها، المسجد الأقصى بغية اقتحامه، والذي يربط فيه أكثر من ٢٠٠ مصل جاءوا من مدينة القدس وفلسطيني الـ ٤٨، وسط مطالبات إسرائيلية بتسليم أنفسهم، ومواجهات تجري بين الفينة والأخرى.

مدينة القدس تتعرض لأبشع المخططات منذ احتلالها، ولا كن إسرائيل تستغل حالة الانقسام الفلسطيني والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لتزيد طوقها على الضفة الغربية والقدس المحتلة من أجل تمرير مشاريعها لطمس الهوية الوطنية

الفلسطينية وتغيير معالمها الديمغرافية. ولكن الغريب هو رفض وتأجيل التوصل إلى مصالحة وطنية من قبل الفصليين الكبار في الساحة الفلسطينية وهما حركتا فتح وحماس.

تأجيل طرح تقرير غولدستون، والتباين والاختلافات في الشارع الفلسطيني حول طلب التأجيل، يتزامن مع الهجمة الشرسة على مدينة القدس والمسجد الأقصى، ومع جهود المصالحة الفلسطينية في القاهرة في أواخر شهر أكتوبر الجاري،، كل هذا لا تستفيد من ورائه سوى إسرائيل، ومن يريد الإبقاء على الانقسام الداخلي على حاله خدمة لأجندة إقليمية أو دولية لإبقاء الأراضي الفلسطينية في حالة صراع دائم.

فالمطلوب فلسطينياً، بالرغم من كافة العراقيل، التوجه إلى القاهرة أواخر الشهر الجاري، لإتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية بحوار وطني شامل يشمل الكل الفلسطيني، من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، والابتعاد عن كافة أشكال المحاصصة التي جربناها في اتفاق مكة ٢٠٠٧ والتي أوصلتنا إلى حالة الفصل بين شطري الوطن، ومن ثم التوجه إلى انتخابات لمؤسستي السلطة ومنظمة التحرير، وفق التمثيل النسبي الكامل وبقوانين انتخابية ديمقراطية، لمواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلية ضد شعبنا في الضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة، ولتجسيد حلم شعبنا في الدولة الفلسطينية والعودة.

أما فيما يخص تقرير غولدستون، فالمطلوب تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة ملابسات قرار التأجيل، ومحاكمة المتورطين وفضحهم علناً.